الأمم المتحدة S/2017/964

مجلس الأمن

Distr.: General
16 November 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

خلال الفترة ما بين ٢٢ حزيران/يونيه و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقريري المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧ (S/2017/591)، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ أحكام محددة من قرار المجلس ٢٣٧٣ (٢٠١٧). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئةً بوجه عام. إلا أنه لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالتزامات الطرفين القائمة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أو باتجاه التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف – الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٢ – واصلت السلطات الإسرائيلية واللبنانية إعادة تأكيد التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ووقف الأعمال العدائية. وعلى الرغم من الهدوء النسبي على طول الخط الأزرق، ظل مستوى التوترات بين لبنان وإسرائيل مرتفعا، مع استخدام كلا الجانبين لخطاب أدى إلى زيادة القلق، بما في ذلك بين السكان المحليين. وواصلت الأمم المتحدة حث كلا الطرفين على الامتناع عن التعليقات التي من شأنها تأجيج المشاعر وعلى الاستفادة من قنوات الاتصال المنشأة لمعالجة الشواغل.

٣ – وفي مناسبتين، تصاعدت التوترات عبر الخط الأزرق على نحو اقتضى تدخل قوة الأمم المتحدة المؤقتة واتصالها بالجانبين لتفادي التصعيد. ففي ٩ أيلول/سبتمبر، أخطر الجيش اللبناني القوة المؤقتة بوجود قطعة معدات مشبوهة بالقرب من كفر شوبا (القطاع الشرقي) في منطقة مزارع شبعا. وعندما وصلت القوة إلى المكان، كان الجهاز، وهو عبوة شظايا ناسفة، قد جرى تفكيكه ونقله جزئياً. وبين التحقيق الذي أجرته القوة أن الجيش اللبناني انتهك الخط الأزرق عندما أزال الجهاز من جنوب الخط الأزرق. وأدى هذا الحادث إلى قيام الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، بالتحذير في كلمة ألقاها بمناسبة يوم عاشوراء، من أن هذه الأعمال، التي عزاها إلى إسرائيل، غير مقبولة، وبالإعراب عن عزم حزب الله على البحث عن وسائل لمعالجة هذه المسألة، إذا لم تحل بالوسائل السياسية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أخطر جيش الدفاع الإسرائيلي القوةَ المؤقتة بأن جنديا لبنانيا ألقى حجارة على السياج التقني الإسرائيلي بالقرب من أحد مواقعه جنوب غرب منطقة عيتا الشعب (القطاع الغربي). واتخذ الجندي وضع تأهب لإطلاق النار تحسبا لرد فعل من جيش الدفاع الإسرائيلي. وتدخلت القوة بسرعة لمنع التصعيد. وأعاد الجيش اللبناني انتشاره وقام بتأديب الجندي المذكور.

٥ - وأعرب وزير الدفاع اللبناني، يعقوب رياض الصراف، في زيارة له إلى مقر القوة المؤقتة في ١١ أيلول/سبتمبر، عن تأييد حكومته للقوة المؤقتة في تنفيذ ولاياتها والتزام الحكومة بالتعاون والتنسيق الوثيقين بين البعثة والجيش اللبناني. وأبلغ الوزير القوةَ أيضا بأن فوج التدخل الخامس التابع للجيش اللبناني سينتشر في جنوب لبنان خلال فترة وشيكة. وخلال الزيارة التي قام بها قائد الجيش اللبناني، العماد جوزيف عون، إلى القوة المؤقتة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلن الجيش اللبناني رسميا انتشار الفوج، تماشيا مع تأكيدات السلطات اللبنانية بأن الجيش اللبناني سيكثف وجوده في الجنوب بمجرد أن تسمح بذلك الأوضاع الأمنية على طول الحدود الشرقية. واتفق رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة وقائد القوة وقائد الجيش اللبناني أيضاً على إنشاء لجنة تنسيق لاستكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز تنفيذ المهام الصادر بها تكليف. ومن شأن زيادة إبراز وجود الجيش اللبناني، بالتنسيق مع القوة المؤقتة، في جنوب نهر الليطاني، ولا سيما على طول مناطق التوتر المحتملة بالقرب من الخط الأزرق، أن تسهم في تخفيف حدة مخاطر وقوع حوادث خطيرة.

٦ - وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، سجلت القوة المؤقتة ٤٢٠ انتهاكا بريا للخط الأزرق، وهو مستوى يماثل المستويات الملحوظة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦.

٧ - وأكثر من ٩٠ في المائة من الانتهاكات البرية الملحوظة قد ارتكبها رعاة يرعون أغنامهم أو مزارعون يزرعون حقولهم؛ وارتكب أغلبها بالقرب من منطقتي مزارع شبعا وبسطرة (القطاع الشرقي) ومنطقة رميش (القطاع الغربي). وتعلقت نسبة ٩ في المائة من الانتهاكات بحالات عبور للوصول إلى بئر شعيب (القطاع الشرقي) بالقرب من بليدا.

٨ - وانتهت القوة المؤقتة من التحقيقات في حادث إطلاق النار عبر الخط الأزرق في منطقة كفركلا (القطاع الشرقي)، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (انظر S/2017/201، الفقرة ١٢)؛ وفي مسألة عبور مواطن لبناني إلى داخل إسرائيل بالقرب من كفركلا، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر S/2017/591، الفقرة ١٠)؛ وفي مسألة الجهاز المشبوه الذي عثر عليه في منطقة كفر شوبا، في ٩ أيلول/سبتمبر. وفي الاستنتاجات والتوصيات التي انتهت إليها التحقيقات، جرى التأكيد على ضرورة قيام الطرفين بالاتصال بالقوة المؤقتة وتعاونهما معها بصورة وثيقة وفي الوقت المناسب.

٩ - واستمرت إسرائيل في انتهاك المجال الجوي اللبناني بشكل يومي، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. ففي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، سجلت القوة المؤقتة ٧٥٨ انتهاكا جويا، بما يعادل ما مجموعه ٣ ١٨٨ ساعة تحليق، بزيادة نسبتها ٨٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وشاركت طائرات مسيرة بدون طيار في أكثر من ٩٣ في المائة (٧٠٧) من تلك الانتهاكات؛ وتعلقت النسبة المتبقية بطائرات مقاتلة أو طائرات لم يتسن تحديد هويتها.

١٠ - واحتجت القوة المؤقتة على جميع الانتهاكات الجوية لدى جيش الدفاع الإسرائيلي ودعت إلى وقفها فورا. كما احتجت الحكومة اللبنانية لدى القوة على انتهاكات المجال الجوي. وهذه الانتهاكات للسيادة اللبنانية تقوض وقف الأعمال العدائية والجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار.

١١ - واستمر الاحتلال الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وحتى الآن، لم تُجِب إسرائيل على الاقتراح الذي قدمته القوة إلى كل من الطرفين في عام ٢٠١١ بغية تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة. وقد أبلغ الجيش اللبناني القوةَ المؤقتة في تموز/يوليه ٢٠١١ بموافقة لبنان على الاقتراح.

١٢ - واحتج لبنان أيضاً على الانتهاكات المزعومة لسيادته من جانب سفن إسرائيلية تعمل بالقرب من خط العوامات الإسرائيلي. ولا يزال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين محل نزاع ويرى لبنان أن خط العوامات، الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية، يجتاز مياهه الإقليمية وهو لا يعترف به. والأمم المتحدة أيضاً لا تعترف بخط العوامات. وأبقت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة، المكلفة بمساعدة حكومة لبنان في تأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول، على وجود بارز لها في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات البحرية لمنع التوترات بين إسرائيل ولبنان.

١٣ - وأكد لبنان أيضاً أن إسرائيل تواصل انتهاك سيادته عن طريق إجراء مراقبة إلكترونية من عبر الخط الأزرق وكذلك من خلال أجهزة موضوعة في الأراضي اللبنانية.

١٤ - ووفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت القوة المؤقتة مساعدة الجيش اللبناني في إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة بخلاف الأفراد والأعتدة والأسلحة التابعين لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة. وتقف القوة المؤقتة على أهبة الاستعداد للعمل ضمن النطاق الكامل لولايتها وقدراتها إذا ما كانت هناك أدلة أو معلومات ذات مصداقية تدعم وجود أسلحة غير مأذون بها، أو وجود تهديد وشيك بنشاط عدائي انطلاقا من منطقة العمليات. وقد كرر الجيش اللبناني بانتظام تأكيد التزامه القوي بالتصرف فور تلقيه أدلة بشأن أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أسلحة في المنطقة، على نحو يخالف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٥ - ولاحظت القوة المؤقتة ٢٥١ حالة لأفراد يحملون أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات، وهو عدد مقارب للعدد المسجل في الفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وتتعلق غالبية هذه الحالات (٢٤٠) بمدنيين يحملون أسلحة صيد، بالقرب من الخط الأزرق في مناطق ميس الجبل وبليدا وبسطرة (القطاع الشرقي). وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أعاد الجيش اللبناني إصدار بيان عام يحظر فيه الصيد ووجود أسلحة جنوب نهر الليطاني. واحتجت على هذا الحظر رابطة للصيادين المحليين يدعمها سياسيون محليون، متشككةً في قانونيته بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٦ - أما الحوادث المتبقية فتتعلق بأسلحة أخرى، أغلبها بنادق هجومية، لوحظت في منطقة العملية (انظر المرفق الأول). وفي كل حالة، أخطرت القوة المؤقتة الجيش اللبناني وطلبت إليه أن يتخذ التدابير المناسبة لمنع وجود أسلحة غير مأذون بها. ويواصل الجيش اللبناني متابعة تلك الحوادث لمنع تكررها.

١٧ - وإضافةً إلى ذلك، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بوجود مزعوم لأسلحة وبنية تحتية تابعة لحزب الله في ثلاثة مواقع محددة في منطقة عمليات البعثة. وفي ٩ آب/أغسطس، أشار الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، في رسالة موجهة إليّ، إلى نفس ”المنشآت الثلاث التابعة لحزب الله“ وطلب معلومات مستكملة عن إجراءات المتابعة التي تتخذها القوة المؤقتة. وتشمل المواقع المذكورة منطقةً على الحدود الشمالية لمنطقة عمليات القوة المؤقتة، ومنزلا مملوكا ملكية خاصة، ومجمعا مفتوحا في قرية. وأطلعت القوة المؤقتة قيادة الجيش اللبناني على هذه المعلومات. وقامت القوة، ضمن حدود ولايتها،

برصد المواقع الثلاثة رصدا دقيقا، بسبل شملت الاستطلاع الجوي، والصور المرسلة من السواتل، والدوريات. وأطلعت القوة قيادة الجيش اللبناني على المعلومات وتحققت مع الجيش اللبناني من صحة النتائج التي خلصت إليها. وفي وقت لاحق، جرى إطلاع جيش الدفاع الإسرائيلي على النتائج. ولم يمكن إقامة أي أدلة لتأكيد المزاعم. وتواصل القوة المؤقتة رصد تلك المناطق بصورة منتظمة.

١٨ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، اكتشفت القوة المؤقتة مبنى مهجوراً تحت الأرض بالقرب من الخط الأزرق في محيط منطقة يارون (القطاع الغربي). ولم يكن هذا المبنى في حالة صالحة للعمل. وتأكد من تنقيب الموقع الذي قامت به القوة المؤقتة والجيش اللبناني أنه لا توجد أدلة على وجود أسلحة بالمكان. وقرر الجيش اللبناني أن المبنى مهجورٌ منذ فترة طويلة وقام بتدميره.

١٩ - وخلال مناقشات أجريت في منتدى ثلاثي وخلال تواصل ثنائي مع القوة المؤقتة، أثارت إسرائيل مسألة أشخاص ''مريبين'' يرتدون ملابس مدنية، يزعم أنهم عناصر تابعة لحزب الله، يقومون بعمليات ''استطلاع'' للمناطق الواقعة جنوب الخط الأزرق. ولاحظت القوة ورصدت عن كثب أشخاصا يلتقطون صورا فوتوغرافية للمناطق الواقعة جنوب الخط الأزرق والعملَ الذي تقوم به منظمة بيئية غير حكومية تدعى ''أخضر بلا حدود'' وتعمل في المنطقة. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أن تلك المنظمة تقوم بأنشطة غير مشروعة وترتكب انتهاكات، باسم حزب الله (انظر S/2017/526). وتحققت القوة المؤقتة مع السلطات اللبنانية من وثائق اعتماد المنظمة، وتلقت تأكيدا رسميا بأن المنظمة معتمدة بصورة سليمة وبالغرض البيئي لها. وفي ٢٩ آب/أغسطس، لاحظت القوة المؤقتة أن أعضاء هذه المنظمة قد عبثوا بالأسلاك الشائكة بالقرب من إحدى علامات الخط الأزرق وأحالت المسألة إلى السلطات اللبنانية لمنع تكرر هذه الحوادث. ولم تلاحظ القوة المؤقتة، أثناء اضطلاعها بعملياتها، وجود أي أسلحة غير مأذون بها أو أي انتهاكات فيما يتعلق بالمنظمة، بما في ذلك في سياق الحادث المذكور أعلاه. وتواصل القوة المؤقتة رصد المناطق ذات الاهتمام بانتظام.

٢٠ - وجرى بوجه عام احترام حرية حركة القوة المؤقتة، عدا في ثماني مرات (انظر المرفق الثاني). وفي كل مرة من تلك المرات، ردت القوة في حدود ولايتها، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني والسلطات المحلية، وكفلت لاحقا حرية حركتها في أماكن الحوادث.

٢١ - وفي عدد من القرى، مثل قرية عيتا الشعب (القطاع الغربي)، اقتضى ضيق الطرق والحساسيات المتصلة بالمجتمعات المحلية، إجراء الدوريات سيراً على الأقدام. وفي حالات أخرى، مثلما حدث في قرية بليدا، طلب زعماء القرية عدم مرور الدوريات التي تجرى بمركبات مدرعة ثقيلة إلا على الطرق الرئيسية، وذلك لشواغل تتعلق بسلامة الطرق. وفي بعض المناطق، يشكل احتمال وجود ذخائر غير منفجرة خطرا أمنيا. كما تحد الحيازات العقارية الخاصة أو صعوبة التضاريس ووعورتها من إمكانية وصول دوريات القوة المؤقتة. وفي الحالات التي يتعذر فيها تسيير دوريات بمركبات ثقيلة، يتم نشر ضباط من فرع الاتصال، ومراقبين عسكريين غير مسلحين من فريق المراقبين في لبنان أو من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وأفرادٍ من القوة المؤقتة في مركبات خفيفة ودوريات راجلة، للوصول بدون عوائق إلى جميع أنحاء منطقة العمليات. وإضافةً إلى ذلك، يتم رصد هذه المناطق باستخدام دوريات منتظمة بطائرات الهليكوبتر. ولا تزال القوة المؤقتة على اتصال وثيق بقادة المجتمعات المحلية والجيش اللبناني لتعزيز الإلمام بالحالة ومعالجة أي حساسيات محلية دون المساس بالمهام المنوطة بها. وليس بمقدور البعثة الوصول إلى الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها، إذ لا يزال يحتلهما جيش الدفاع الإسرائيلي.

٢٢ - وعملا بالفقرة ١٥ من القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، زادت القوة المؤقتة إبراز وجودها وأنشطتها، مع التركيز على الحفاظ على وقف الأعمال العدائية. ورصدت القوة عن كثب الحالة من مواقع ثابتة على طول الخط الأزرق وحافظت على سرعة إيقاع العمليات؛ إذ أُنجز خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر أكثر من ٦٨٦ ٢٢ دورية متنقلة راجلة وبالمركبات في جميع أنحاء منطقة العمليات. وعدلت القوة أولياتها العملياتية، حيث كثفت دورياتها، بما في ذلك الدوريات الراجلة والليلية على حد سواء، على طول الخط الأزرق، لتزيد نسبتها المئوية من ٢٧,٥ في المائة في تموز/يوليه إلى ٣٣,٥ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر. ونفذت القوة أيضاً أكثر من ١٤١ ساعة من الدوريات بطائرات الهليكوبتر في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك فوق تضاريس وعرة وصعبة. وأسهمت هذه التعديلات العملياتية في زيادة إبراز وجود البعثة، ولا سيما بالقرب من الخط الأزرق وفي المناطق الحساسة.

٢٣ - ويستعرض الجيش اللبناني والقوة المؤقتة بانتظام أساليب عملهما بغية زيادة تحسين تعاونهما الوثيق. وتجري القوة ١٩ في المائة من عملياتها مع الجيش اللبناني. وزاد الجيش اللبناني أيضاً مشاركته في الدوريات على طول الخط الأزرق.

٢٤ - ونفذت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة عمليات الاعتراض البحري على مدار الساعة وأنشطةَ بناء القدرات للقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوقفت فرقة العمل البحرية ٩٠٨ ٢ سفن، حيث قامت السلطات اللبنانية بتفتيش ٧٠٨ منها وتحققت من خلوها من المخالفات.

٢٥ - وظلت العلاقات بين القوة المؤقتة والسكان المحليين إيجابية إلى حد بعيد؛ فقد استمرت القوة في التواصل والتفاعل مع المجتمعات المحلية. وواصلت البعثة تحديد وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، ودعم بسط سلطة الدولية، والمساهمة في قبول القوة. وإضافةً إلى المشاريع السريعة الأثر التي تمولها القوة المؤقتة، نفذت فرادى الوحدات ٣٠ مشروعا تركز على الكهرباء والتعليم والمياه والبيئة والمساعدة الاجتماعية والاقتصاد المحلي والصحة.

٢٦ - وواصلت البعثة العمل مع طائفة من أصحاب المصلحة لبناء قدرات مؤسسات الدولة، مثل قدرات التعاون المدني - العسكري للجيش اللبناني، ومتطوعي الدفاع المدني، وقوى الأمن الداخلي، وشرطة البلدية، بما في ذلك في تنفيذ استراتيجية البعثة لحماية المدنيين.

٢٧ - وتماشياً مع الأولويات التي حددها الجيش اللبناني خلال الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة (انظر S/2017/202)، تعمل القوة بشكل وثيق مع الجيش اللبناني على إنشاء مركز للتعاون المدني - العسكري تابع للجيش اللبناني في مرجعيون (القطاع الشرقي).

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٨ - رأست القوة المؤقتة اجتماعين ثلاثيين، في ٣١ تموز/يوليه و ١٩ أيلول/سبتمبر. ومع تسليم جيش الدفاع الإسرائيلي باستقرار الوضع على طول الخط الأزرق على مدى فترة متصلة، فقد أعرب عن القلق إزاء النشاط المريب سالف الذكر لحزب الله، المتعلق بقيام أشخاص يرتدون ملابس مدنية بالتقاط صور فوتوغرافية على طول الخط الأزرق وأنشطة منظمة ”أخضر بلا حدود“. واحتج الجيش اللبناني

على استمرار الانتهاكات الجوية الإسرائيلية واحتلال إسرائيل للجزء الشمالي من قرية الغجر. وخلال الاجتماعين كليهما، أكد الطرفان التزامهما المتواصل بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك احترام الخط الأزرق، والحفاظ على الاستقرار، كما أعربا عن استعدادهما لتقصي السبل الكفيلة بالتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

٢٩ - واستفادت القوة المؤقتة والطرفان بصورة موسعة من ترتيبات الاتصال والتنسيق القائمة الأخرى لتبادل المعلومات وتيسير منع نشوب النزاع. وأتاحت أنشطة الاتصال والتنسيق التي تضطلع بها القوة المؤقتة سرعة تهدئة التوترات على طول الخط الأزرق. وواصلت القوة العمل مع الطرفين على تقصي السبل الكفيلة بمواصلة تحسين فعالية الاتصال والتنسيق. وأُجريت مناقشات مع السلطات الإسرائيلية بشأن إقامة مكتب للاتصالات تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب بإسرائيل. ولا تزال موافقة إسرائيل على اقتراح القوة المؤقتة معلقة.

٣٠ - وواصلت القوة المؤقتة جهودها الرامية إلى دفع عجلة التقدم في وضع علامات مرئية للخط الأزرق. ومع الانتهاء من تعليم غالبية النقاط التي اتفق عليها الطرفان، واصلت القوة تشجيع الطرفين على إحراز تقدم في تعليم النقاط المتبقية. وبعد دخول الخط الأزرق عامه العاشر، تظل عملية وضع علامات له نشاطا مهماً لبناء الثقة ينطوي على قيمة استراتيجية كبيرة.

٣١ - وكما ذكر أعلاه، عزز الجيش اللبناني وجوده في قطاع جنوب نهر الليطاني بنشر فوج التدخل الخامس. وقد انضم هذا الفوج الذي يتراوح قوامه من ٩٥٠ فردا إلى ١ ٠٠٠ فرد إلى الكتيبتين اللتين تعملان بالفعل جنوبي نهر الليطاني. وقد نشر الفوج في موقع مركزي في منطقة تتاخم القطاعين الشرقي والغربي لمنطقة عمليات القوة المؤقتة. ومع وصول الفوج، تقوم القوة المؤقتة والجيش اللبناني حاليا بتعديل التنسيق العملياتي فيما بينهما لإدماج الوجود المعزز للجيش اللبناني.

٣٢ - وتواصل القوة المؤقتة العمل عن كثب مع القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني في عمليات الاعتراض البحري داخل المياه الإقليمية اللبنانية في محاولة لبناء قدرات هذه القوات البحرية. وليس بإمكان هذه القوات البحرية نشر وحدات في المياه الإقليمية اللبنانية إلا بقدر محدود. ويمكن نشر وحدات صغيرة، ذات قدرات محدودة من الأطقم وقادرة على العمل في الطقس الهادئ، لفترة تصل إلى ٢٤ ساعة. وتحتفظ القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني بصورة بحرية حالية لمياهها من خلال نظام الرادار الساحلي. وللتأكد من أن هناك سفينة لبنانية واحدة على الأقل في البحر تعمل مع فرقة العمل البحرية التابعة للقوة في جميع الأوقات، تحتاج القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني إلى ما لا يقل عن ثلاث سفن وأطقم مدربة، وهو ما لا يتوافر في الوقت الحالي. وعلى النحو الذي أكده الاستعراض الاستراتيجي للقوة لعام ٢٠١٧ وتماشيا مع التخفيض المعتزم لفرقة العمل البحرية من سبع سفن إلى ست سفن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تسعى السلطات اللبنانية إلى اقتناء سفينة مناسبة من سفن خفر السواحل.

٣٣ - ونفذت القوة المؤقتة ١٩٤ نشاطا تدريبيا في مجال المسائل المتعلقة بالعمليات البحرية، مما أسهم في تحسين المعايير التشغيلية المشتركة بين القوة والجيش اللبناني.

٣٤ - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة المشاركة في عملية الحوار الاستراتيجي، التي تهدف إلى دعم تطوير قدرات ووجود الجيش اللبناني في جنوب لبنان والمياه الإقليمية اللبنانية، وتشكل جزءا لا يتجزأ من

خطة تطوير قدرات الجيش اللبناني. وواصلت القوة المؤقتة، بالتعاون مع مكتب المنسقة الخاصة لشؤون لبنان، الجهود الرامية إلى تعزيز المساعدة الدولية مع البلدان المانحة دعما لانتشار الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة، بما في ذلك في الاجتماع التنسيقي الحادي عشر للجنة التنفيذية العسكرية المعقود في ٢٩ حزيران/يونيه.

٣٥ - وتماشيا مع التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة، ومن خلال الحوار الاستراتيجي، كثفت القوة المؤقتة المشاورات مع حكومة لبنان والجيش اللبناني بخصوص إنشاء ”فوج نموذجي للجيش اللبناني“. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعرب قائد الجيش اللبناني، خلال زيارة قام بها إلى مقر القوة المؤقتة، عن التزامه التام بإنشاء الفوج النموذجي، الذي سيتعاون بصورة وثيقة مع القوة، ولا سيما على طول الخط الأزرق. وهذا الفوج النموذجي متمايز عن فوج التدخل الخامس المذكور أعلاه.

٣٦ - واستنادا إلى الأولويات التي حُدِّدت والتوصيات التي طُرحت في سياق الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة، ومن أجل تنفيذ القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، قامت القوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع المنسقة الخاصة لشؤون لبنان، بتعزيز عملها مع السلطات اللبنانية صوب بسط سلطة الدولة ووجود الجيش اللبناني وبناء قدراته في جنوب لبنان والمياه الإقليمية اللبنانية، بما في ذلك من خلال مجموعة الدعم الدولية للبنان. وفي هذا الصدد، استمرت المشاورات مع الدول الأعضاء وحكومة لبنان من أجل حشد الدعم الدولي للمؤسسات الأمنية اللبنانية، ولا سيما فيما يتعلق بالقدرات البرية والبحرية ذات الأولوية.

٣٧ - وتماشيا مع الأولوية الاستراتيجية للقوة المؤقتة المتمثلة في ضمان أن تكون مستعدة للوفاء بولايتها لحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، انتهت القوة من إعداد خطط الطوارئ على المستوى التكتيكي وبدأت في تقديم التدريب المحدد الأهداف في مجال حماية المدنيين لجميع أفراد البعثة. وركزت القوة على طائفة من الإجراءات الوقائية للحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق ومنطقة العمليات. وترد في المرفق الثالث معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصيات التي انتهى إليها الاستعراض الاستراتيجي.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٨ - إن استمرار حزب الله وغيره من الجماعات في حيازة السلاح خارج نطاق سيطرة الدولة لا يزال يقوض قدرة حكومة لبنان على ممارسة سيادته وسلطته على إقليمه بشكل كامل. وقد استعرض حزب الله ما بحوزته من أسلحة ومعدات عسكرية خلال العمليات العسكرية، بما فيها المعركة التي دارت بينه وبين مقاتلين منتمين لجبهة فتح الشام في ضواحي عرسال في الفترة ما بين ٢١ و ٢٧ تموز/يوليه وقتل فيها ٢٨ من مقاتليه وحوالي ١٥٠ من مقاتلي الجبهة، وكذلك من خلال البيانات التي أصدرها.

٣٩ - ومن الأمثلة التي تبرهن على تصاعد حدة الخطاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله ذكر في خطاب ألقاه في ٢٣ حزيران/يونيه أن ”الأجواء قد تفتح لعشرات الآلاف بل مئات الآلاف من المجاهدين والمقاتلين من كل أنحاء العالم العربي والإسلامي ليكونوا شركاء في هذه المعركة“ إذا هاجمت إسرائيل لبنان. وفي ١٣ تموز/يوليه، نُقل عن رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله السيد هاشم صفي الدين أنه قال إن ”حزب الله لديه قدرة كبيرة على إظهار الكثير من القدرات الجديدة“ في سياق أي مواجهة مستقبلية محتملة مع إسرائيل. وفي ١٣ آب/أغسطس، أطلق نصر الله

تهديدا مبطنا للمفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونة. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، هدد نصر الله بأنه ”لن يكون هناك أي مكان آمن في فلسطين المحتلة“ إذا وقع عدوان إسرائيلي.

٤٠ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، نُقل عن الرئيس ميشيل عون أنه قال في مقابلة مع وسائط الإعلام الفرنسية إنه ”لا يمكننا أن نمنع حزب الله من سلاحه طالما أن إسرائيل لا تحترم قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة“ وأن أسلحة حزب الله ”ليست إلا لضمان مقاومتنا للكيان الإسرائيلي“.

٤١ - ونقلت وسائل الإعلام تصريحات لمسؤولين إسرائيليين بشأن استخدام القوة لمهاجمة أهداف في لبنان، والعلاقة بين لبنان والجيش اللبناني وحزب الله، ومرافق الأسلحة الإيرانية التي يُزعم وجودها في لبنان. وفي ٢٨ آب/أغسطس، نُقل عن وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أنه قال إن ”إسرائيل ستتصرف بقوة كبيرة خلال أي مواجهة“ يُهاجم فيها مواطنون إسرائيليون. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، نقلت وسائل الإعلام عن وزير التعليم وشؤون الشتات نفتالي بينيت قوله إن إسرائيل ”ستستخدم قوتها الكاملة ضد الحكومة اللبنانية والبنية التحتية“ إذا تعرضت للهجوم. وأدلى الوزير بينيت أيضا ببيانات أشار فيها إلى أن لبنان وحزب الله أصبحا شيئا واحدا. ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، نُقل عن الوزير ليبرمان أنه زعم أن ”الجيش اللبناني تحول إلى جزء لا يتجزأ من هيكل قيادة حزب الله“.

٤٢ - واستمر تبادل الاتهامات بشأن انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ففي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٩ آب/أغسطس موجهتين إليّ وإلى مجلس الأمن، أعلنت القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة رفضها للادعاءات التي قدمها الممثل الدائم لإسرائيل في رسالته المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/2017/526) فيما يتعلق بمنظمة ”أخضر بلا حدود“ البيئية غير الحكومية، حيث ذكرت أن الجمعية تعمل بترخيص من الدولة اللبنانية ولم تنتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي رسالة مؤرخة ٣١ آب/أغسطس، زعم الممثل الدائم لإسرائيل أن ضابطا في الجيش اللبناني برتبة رائد ”يتواصل مع حزب الله بشكل مستمر“ ودحض الممثل الدائم للبنان هذا الادعاء في رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي رسالتين موجهتين إلى مجلس الأمن في ٨ أيلول/سبتمبر و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ((S/2017/772 و A/72/553-S/2017/915)، ندد الممثل الدائم للبنان بخرق إسرائيل للأجواء اللبنانية في ٧ أيلول/سبتمبر ”لضرب أهداف في الجمهورية العربية السورية“. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن، ندد الممثل الدائم للبنان بتحليق طائرات إسرائيلية فوق مدينة صيدا في ١٠ أيلول/سبتمبر، وقيامها بالطيران على علو منخفض وكسر حاجز الصوت. ووصفت قوات الدفاع الإسرائيلية تحليق طائرتها في الأجواء اللبنانية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بأنه ”عمل روتيني“.

٤٣ - وكشفت قوات الجيش والأمن اللبنانية إجراءات اعتقال الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى الجماعات المتطرفة أو ضلوعهم في أنشطة إرهابية في شتى أنحاء لبنان. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، وردت أنباء عن اعتقال ٢٢٦ شخصا بتهم تتعلق بالإرهاب، بمن فيهم أشخاص يشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة فتح الشام. واكتُشفت أيضا عدة مخابئ أسلحة.

٤٤ - ولم يحرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، والتي ما زالت تنتقص من السيادة اللبنانية وتعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود بفعالية.

٤٥ - ولئن كانت الحالة الأمنية في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قد ظلت مستقرة عموما، فإن العنف الذي يقع بين الجماعات المتطرفة وقوات الأمن الفلسطينية المشتركة في مخيم عين الحلوة لا يزال يبعث على قلق بالغ. وفي الفترة ما بين ١٧ و ٢٣ آب/أغسطس، قُتل ثمانية أشخاص وأصيب ٨٦ شخصا ونزحت ٤٠٠ أسرة تقريبا عقب اشتباكات عنيفة. ووردت أنباء عن استخدام الأسلحة الثقيلة فيها، بما في ذلك قذائف الهاون والقنابل الصاروخية. ونشأت حالة إنسانية مضطربة بسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية، وخاصةً الملاجئ. وتوقفت مؤقتاً الخدمات الأساسية التي تقدمها في المخيم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وشددت المنسقة الخاص، في الاجتماع الذي عقدته مع الفصائل السياسية في ٢٥ تموز/يوليه في عين الحلوة، على ضرورة قيام هذه الفصائل بالعمل مع بعضها بعضا من أجل تحقيق الاستقرار في المخيم.

٤٦ - ووقعت حوداث عنف متفرقة، معظمها مرتبط بأنشطة إجرامية، في مخيمات أخرى منها البداوي وبرج البراجنة وشاتيلا. وفي مخيم نهر البارد في شمال لبنان، تكررت الاحتجاجات منذ منتصف آب/أغسطس لمطالبة الأونروا باستئناف صرف إعانات الإيجار للأسر التي نزحت بسبب اشتباكات عام ٢٠٠٧، والتي أُوقف صرفها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بسبب نقص التمويل.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٧ - ترددت بانتظام مزاعم بشأن نقل أسلحة إلى حزب الله. ولئن كانت الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات مأخذ الجد، فهي ليست في وضع يسمح لها أن تتحقق منها بطريقة مستقلة.

٤٨ - وأثناء زيارتي لإسرائيل في ٢٨ تموز/يوليه، أثار رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو مسألة المزاعم المتعلقة بأن جمهورية إيران الإسلامية ''لديها النية لبناء مصانع في سوريا ولبنان لإنتاج صواريخ موجهة بدقة''. واتهم رئيس الوزراء جمهورية إيران الإسلامية وحزب الله ''بخرق القانون الدولي باستخدام المدنيين كدروع بشرية وإطلاق النار على المدنيين''.

٤٩ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، اقتحم الجيش اللبناني المناطق التي يستوطنها اللاجئون السوريون بصفة غير رسمية في عرسال. وخلال العملية، وقعت خمسة تفجيرات انتحارية وانفجرت قنبلة يدوية مما أسفر عن إصابة سبعة جنود لبنانيين بجروح طفيفة. وأفادت تقارير بمقتل طفل سوري خلال العملية. ومن بين الأشخاص الـ ٣٥٦ الذين ألقي القبض عليهم أثناء العملية من أجل استجوابهم، توفي ٤ أشخاص أثناء احتجازهم لدى الجيش اللبناني. وتمشيا مع التزامات لبنان بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أمر رئيس وزراء لبنان سعد الحريري بإجراء تحقيق في ٥ تموز/يوليه. وفي ٢٤ تموز/يوليه، خلص المدعي العام العسكري إلى أن المحتجزين توفوا ''لأسباب طبيعية'' وأنه لا يوجد ''دليل على تعرضهم لعنف''. وأظهرت صور متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي وجود جروح وكدمات كثيرة في جثث يُزعم أنها جثث السوريين الأربعة. ولم يُنشر التقرير أو تنشر تفاصيل التحقيق علنا حتى الآن.

٥٠ - وفي سياق العمليات العسكرية التي تستهدف المقاتلين المنتشرين على طول الحدود الشمالية الشرقية، حدث ارتفاع مؤقت في عدد حوادث إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. وبعد أن قام الجيش اللبناني بحماية بلدة عرسال من تسلل المقاتلين، شن عملية عسكرية ضد مسلحي تنظيم الدولة في ضواحي بلدتي راس بعلبك والقاع في ١٩ آب/أغسطس. وفي الوقت نفسه،

قامت القوات المسلحة العربية السورية وقوات حزب الله بمهاجمة مقاتلي تنظيم الدولة على الجانب السوري من الحدود. وانتهت العملية بوقف إطلاق النار الذي أعلنه الجيش اللبناني في ٢٨ آب/أغسطس. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس، استعاد الجيش اللبناني رفات الجنود اللبنانيين التسعة الذين اختطفوا في آب/أغسطس ٢٠١٤. وبعد رحيل المقاتلين، نشر الجيش اللبناني قواته على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وتعتبر الأجهزة الأمنية اللبنانية أن الوضع الأمني على طول الحدود قد تحسن.

٥١ - وأسفرت الاتفاقات المبرمة بين الجماعات المسلحة من غير الدول عن رحيل مقاتلين سوريين مع أسرهم من المناطق الحدودية في لبنان إلى الجمهورية العربية السورية، ويتراوح مجموع الأشخاص الذين رحلوا ما بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ٧ شخص وفقا لما ورد في التقارير الإعلامية. وفي ٢ آب/أغسطس، رحل مقاتلون تابعون لجبهة فتْح الشام مع أسرهم إلى إدلب في الجمهورية العربية السورية. وعقب استسلام سرايا أهل الشام دون قتال في ٢٢ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن مئات المقاتلين رحلوا مع أسرهم في ١٤ آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، ذُكر أن مئات المقاتلين المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية رحلوا مع أسرهم يوم ٢٨ آب/أغسطس في اتجاه دير الزور في الجمهورية العربية السورية. ولم تشارك الأمم المتحدة في عمليات العودة ولم تتمكن من تأكيد نوايا الأشخاص الذين رحلوا إلى الجمهورية العربية السورية أو أعدادهم. ورصدت الأمم المتحدة جزئيا رحيل ما مجموعه ٢٣٥ شخصا من المرتبطين بسرايا أهل الشام على مرحلتين في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٧.

٥٢ - وما زال حزب الله يشارك في النزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية. وأفادت تقارير إعلامية بأن عددا من المواطنين اللبنانيين لا يزال أيضا يقاتل في صفوف الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الجمهورية العربية السورية.

٥٣ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أطلق رئيس وزراء لبنان مبادرة للحد من مخاطر الاستخدام المتهور للأسلحة النارية، بما في ذلك استخدامها في إطلاق النار في المناسبات أو الاحتفالات.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٤ - أصبحت بعض المناطق في ضواحي عرسال مليئة بالألغام الأرضية بعد أقام فيها مقاتلون مسلحون. وقُتل سبعة من جنود الجيش اللبناني بالألغام خلال العملية العسكرية التي نفذوها في آب/أغسطس، وقتل مدني واحد قتل وجرح آخر في ٢٨ أيلول/سبتمبر حسبما أفادت التقارير. ولا يزال الجيش اللبناني يعتبر تطهير المنطقة من الألغام جزءا من خطته لإعادة نشر قواته فيها بشكل كامل.

٥٥ - وقامت ستة من أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة بتطهير مساحة ٧٧٩,٣ متر مربع من الألغام في الأراضي في منطقة عمليات القوة. وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٢ زيارة لأفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة لضمان الجودة و ٢٥ زيارة للتدريب ورصد ظروف السلامة. وقُدمت لـ ٦١ من أفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين دورات تدريبية وجلسات توعية بشأن متطلبات السلامة في التعامل مع الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة. وقام المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، بالتنسيق مع القوة المؤقتة، بتنظيم مناسبتين للتوعية بمخاطر الألغام استفاد منهما أكثر من ٤٠٠ طفل.

٥٦ - وسُجل حادثان متعلقان بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في منطقة عمليات القوة المؤقتة، حيث قتل مزارع نتيجة انفجار ذخائر عنقودية في ٢ تموز/يوليه في بلدة رامية (القطاع الغربي)، وأصيب موظف تابع لمنظمة غير حكومية نتيجة انفجار قنبلة عنقودية في ٦ أيلول/سبتمبر بالقرب من طير حرفا (القطاع الغربي) أثناء قيام المنظمة بتطهير المنطقة من الذخائر.

واو - ترسيم الحدود

٥٧ - لم يُحرَز أي تقدم نحو ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية أو تعليمها، بما في ذلك في المناطق التي ليس لها حدود مستقرة أو المناطق المتنازع على حدودها، مثل ضواحي عرسال التي شهدت قتالا في الفترة الأخيرة. ولم يُحرَز أي تقدم في معالجة مسألة مزارع شبعا. ولم ترد بعد ردود من الجمهورية العربية السورية وإسرائيل بشأن التعليم المؤقت لحدود منطقة مزارع شبعا على النحو المقترح في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

٥٨ - في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر في الرياض، أعلن رئيس وزراء لبنان استقالته. وأصدر رئيس الجمهورية اللبنانية لاحقا بيانا قال فيه إنه سينتظر عودة رئيس الوزراء إلى لبنان لتحديد الخطوات المقبلة، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت بياناً أعرب فيه عن قلقي إزاء هذا التطور، وأحث جميع الأطراف على دعم استقرار لبنان واستمرارية مؤسسات الدولة في القيام بعملها، وأؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بأمن لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية.

٥٩ - ولا يزال التحضير جارياً للانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٨. ووفقا للجدول الزمني للانتخابات، شُكلت لجنة الإشراف على الانتخابات في ١٤ أيلول/سبتمبر واعتُمدت ميزانيتها في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يعتمد البرلمان حتى الآن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر الذي يقضي باستحداث نظام للبطاقات البيومترية، و ''مراكز اقتراع ضخمة'' لتمكين الناخبين من التصويت في المناطق التي يقيمون فيها وليس في المناطق المسجلين فيها، وتمكين المقيمين خارج البلد من التصويت. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت وزارة الخارجية اللبنانية في تشغيل نظام لتسجيل الناخبين على الإنترنت ليستفيد منه اللبنانيون المقيمون بالخارج. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الوزراء ميزانية انتخابية قدرها ٤٦,٥ مليون دولار. وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية، صدر في ١٩ أيلول/سبتمبر مشروع قانون من شأنه أن يعزز مشاركة المتزوجات عن طريق السماح لهن بالترشح في مسقط رأسهن، وليس فقط مسقط رأس أزواجهن.

٦٠ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد البرلمان ميزانية الدولة لعام ٢٠١٧. وصدرت قرارات أخرى من مجلس الوزراء والبرلمان منها زيادة جدول المرتبات لموظفي الخدمة المدنية، بالاقتران مع زيادة الضرائب. وأقر أيضا تشريع ضريبي يستهدف الأنشطة المتصلة بالنفط.

٦١ - وواظب المجلس الأعلى للدفاع على عقد الاجتماعات، بما في ذلك اجتماعه في ٨ آب/أغسطس لإقرار العملية التي شنها الجيش اللبناني ضد مقاتلي تنظيم الدولة في ضواحي رأس بعلبك والقاع، واجتماعه في ٨ أيلول/سبتمبر لإقرار نشر الجيش اللبناني على الحدود الشرقية. وشدد كل من رئيس الوزراء والرئيس على أهمية اليقظة المستمرة لمواجهة التهديدات الإرهابية.

٦٢ - وتواصل حكومة لبنان، بدعم من الأمم المتحدة، بذل الجهود لوضع استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف، تمشيا مع خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي طُرحت في عام ٢٠١٦. وبعد إجراء حوار ممتد بين الوزارات، يجري صياغة الاستراتيجية، بالتوازي مع التحضير لإجراء مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

٦٣ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أقر لبنان قانونا جديدا لتجريم التعذيب، عملا بتوصية لجنة مناهضة التعذيب المنشأة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وانتقد بعض الفاعلين في المجتمع المدني القانون لكونه لا يستوفي تماما المعايير الدولية. وفي مجال مكافحة العنف الجنساني، ألغى البرلمان في ١٦ آب/أغسطس المادة ٥٢٢ من القانون الجنائي، التي كانت تسمح بإعفاء المغتصب من المحاكمة إذا تزوج ضحيته.

٦٤ - ولا يزال لبنان متأثرا بالنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية؛ ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان هناك ٠٥١ ٠٠١ ١ لاجئاً سورياً مسجلين لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واستمر تفاقم الضعف الاقتصادي للاجئين السوريين في لبنان. وتبين النتائج الأولية للاستقصاء الاجتماعي والاقتصادي الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في عام ٢٠١٧ أن ٥٨ في المائة من اللاجئين يعيشون في فقر مدقع (بزيادة تتجاوز ٥ في المائة عن عام ٢٠١٦) وأن ٧٤ في المائة منهم يعيشون تحت خط الفقر. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، لم تكن الموارد المتوافرة لتمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة قد تجاوزت ٣٣ في المائة من المطلوب (مقارنةً بنسبة ٤٣ في المائة في الوقت نفسه من عام ٢٠١٦). ويهدد نقص التمويل الحالي برامج بالغة الأهمية في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

٦٥ - وعلى الرغم من أن مساهمات المانحين تجاوزت ٥,٨ بليون دولار منذ بداية الأزمة السورية، فإن معظم اللبنانيين يشعرون أن المساعدات الدولية تتجاهل الفئات الضعيفة من اللبنانيين. بيد أن الاستقصاء المشترك بين الوكالات التي أجرته الأمم المتحدة لرصد الاستقرار يبين أن المساعدات الدولية خففت حدة التوتر في البلديات التي تستفيد من مساعدات مباشرة.

٦٦ - وتصاعدت حدة المشاعر المعادية للسوريين في وسائل الإعلام وفي الخطاب السياسي. ففي عام ٢٠١٤، ٤٠ في المائة من المجيبين على الاستقصاء الذي أجري في أوساط اللاجئين والمجتمعات المضيفة نفوا وجود توتر بين هذه المجتمعات، بينما لم تتجاوز هذه النسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٧. وأفادت تقارير بحدوث زيادة ملحوظة في المظاهرات التي تخرج في جميع أنحاء لبنان احتجاجا على منافسة العمالة السورية للبنانيين، مما أدى إلى موجة من إغلاق متاجر وفرض حظر التجول في البلديات. وتعمل الأمم المتحدة والوزارات اللبنانية المختلفة على توجيه رسائل للحد من مظاهر التوتر بين المجتمعات اللبنانية المضيفة واللاجئين السوريين.

٦٧ - وفي الرسالة التي وجهها إلي رئيس لبنان بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، حذر الرئيس من ''التحدي الوجودي'' الذي يفرضه اللاجئون السوريون على لبنان، وحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على ''بذل كل الجهود الممكنة وتوفير الظروف الملائمة العودة الآمنة للاجئين السوريين''، وطالب بألا تكون هذه العودة ''مرتبطة بأي حل سياسي''. وتعرب الحكومة عن شعور بالتشبع وعن ضرورة التجهيز لعودة اللاجئين تدريجيا، بالتنسيق مع المجتمع الدولي وفي ظل احترام مبادئ القانون الدولي،

بما فيها مبدأ عدم جواز الإعادة القسرية. وتظهر الاستقصاءات المتكررة التي تجريها المفوضية في لبنان أن معظم اللاجئين السوريين في لبنان يرغبون في أن يعودوا إلى بلدهم عندما تتوافر الظروف الآمنة للعودة.

٦٨ - ووفقا لتوقعات البنك الدولي، فلا يزال شبح الركود يُخيّم على الآفاق الاقتصادية للبنان على المدى المتوسط بسبب الأثر المستمر للنزاع السوري، الذي يقترن بضعف التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات. وقد سلطت الحكومة الضوء على خطة الاستثمارات الرأسمالية التي ستنفذها باعتبارها وسيلة لإيجاد فرص عمل، وبالتالي وسيلة لمواجهة المحرك الرئيسي للتوتر في البلد. وهذه الخطة التي أُعلن عنها في إطار رؤية الحكومة في مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي عقد في أبريل ٢٠١٧، تحدد مشاريع بقيمة ١٣ بليون دولار لتحسين البنية التحتية والخدمات وتسعى إلى تمويلها من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والقروض الميسرة، والمساعدة الثنائية. ودعا المانحون إلى تعضيد هذه الخطة بإصلاحات هيكلية.

٦٩ - وتشير التقديرات إلى أن ٦٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين والمقيمين في لبنان و ٩٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية يعيشون تحت خط الفقر. ويعتمد جميع هؤلاء اللاجئين بشدة على مساعدات الأونروا، نظرا إلى القيود الكبيرة المفروضة على حقهم في العمل والتملك وعلى قدرتهم على الوصول إلى الخدمات العامة في لبنان. ويُنتظر صدور نتائج التعداد الرسمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان بحلول كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٠ تموز/يوليه، نشرت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني ورقة استراتيجية بعنوان ”رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان“.

ثالثا - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٧٠ - واظبت قوة الأمم المتحدة المؤقتة على استعراض خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى تخفيف المخاطر، مع مراعاة التحذيرات المتعلقة بالتهديدات الأمنية، ونسقت مع السلطات اللبنانية عن كثب. وفي منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، استمر تطبيق تدابير أمنية مشددة لتأمين تنقلات موظفي الأمم المتحدة، بما فيها استخدام الحراسات المسلحة. وفي الوقت نفسه، ظل إطلاق النار في المناسبات والاحتفالات يشكل تهديدا للسكان المحليين وأفراد القوة المؤقتة على السواء. وعلاوة على ذلك، فقد اضطرت القوة المؤقتة إلى أن تُعدّل المسارات التي تتحرك عليها وتستخدم مسارات بديلة، بسبب الاشتباكات المسلحة التي وقعت في الفترة ما بين ١٧ و ٢٣ آب/أغسطس في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في صيدا، على طول طريق الإمداد الرئيسي الذي يربط منطقة عمليات القوة ببيروت.

٧١ - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير القضايا المقامة في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة أو في ارتكاب تلك الهجمات. ففي ما يتعلق بالهجوم الذي تعرض له في عام ٢٠٠٧ حفظة سلام تابعون للقوة المؤقتة أثناء عملهم في الوحدة الإسبانية، أُرجئ النظر في القضية من ٥ تموز/يوليه إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر في المحكمة العسكرية الدائمة. وفي القضية المتعلقة بنية ارتكاب عمل إرهابي، التي أُقيمت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقدت المحكمة جلسة استماع في ٥ تموز/يوليه، وتقرر عقد الجلسة المقبلة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي القضية المتعلقة بالشروع في تنفيذ هجوم خطير ضد القوة المؤقتة في عام ٢٠٠٨، التي قام فيها أحد الجناة الأربعة المحكوم عليهم بالسجن باستئناف الحكم الصادر ضده، أُجّلت جلستان كان

من المقرر عقدهما في ٩ أيار/مايو و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ أمام محكمة الاستئناف العسكرية؛ ومن المقرر عقد جلسة جديدة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨. وفي ثلاثة تحقيقات جارية بشأن الهجمات الخطيرة التي ارتكبت ضد القوة المؤقتة في ٢٧ أيار/مايو و ٢٦ تموز/يوليه و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، صدرت تعليمات قضائية إضافية. وفي القضية المتعلقة بجريمة القتل بالرصاص التي وقعت في عام ١٩٨٠ وراح ضحيتها ثلاثة من حفظة السلام الذين أسهمت بهم أيرلندا في القوة المؤقتة، عُقدت جلسات استماع في ٢٦ حزيران/يونيه في المحكمة العسكرية الدائمة، وتقرر عقد الجلسة المقبلة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨.

رابعا - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧٢ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من ٦٩٣ ١٠ عسكريا مقدمين من ٤١ بلداً مساهماً بقوات، من بينهم ٤٥٧ امرأة، أي بنسبة ٤ في المائة من القوة؛ و ٢٤٦ موظفا دوليا منهم ٨٢ امرأة؛ و ٥٨٥ موظفا مدنيا وطنيا، منهم ١٥٠ امرأة. وكانت قوام فرقة العمل البحرية التابعة للقوة يتألف من خمس سفن حربية، وزورق دوريات سريع واحد، وسفينة واحدة لخفر السواحل، وطائرتي هليكوبتر، و ٧٥٦ فرداً من مجموع العسكريين التابعين للقوة، من بينهم امرأتان. وإضافة إلى ذلك، يعمل ٥١ مراقباً عسكرياً تابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم ٥ نساء، مع فريق المراقبين في لبنان ويخضعون لسيطرة القوة من الناحية العملياتية.

خامسا - السلوك والانضباط

٧٣ - لم ترد أي ادعاءات متعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى القوة المؤقتة أو مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان خلال الفترة قيد الاستعراض. واستمر كلاهما في إنفاذ التدابير المعمول بها لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ووفقا لاستراتيجية الاتصالات الداخلية والخارجية التي تنفذها القوة المؤقتة، أُبلغ جميع أفراد القوة والمجتمعات المحلية بمعايير السلوك المتوقعة لموظفي الأمم المتحدة وكيفية الإبلاغ عن سوء السلوك، ولا سيما فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلت شبكة فريق الأمم المتحدة القطري لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في لبنان إعداد بروتوكولات لتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

سادسا - ملاحظات

٧٤ - ما زلت أشعر بالقلق من عدم التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعدم وفاء لبنان وإسرائيل بما التزما به. ويؤدي عدم الامتثال إلى زيادة خطر التوترات واحتمال وقوع أعمال عدائية. وأدعو الطرفين معا إلى مضاعفة الجهود ابتغاء التقيد التام بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تعزيزا للاستقرار ومنعا لنشوب النزاع. وإن استمرار لبنان وإسرائيل في الالتزام بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قولا وفعلا، يكتسي أهمية قصوى.

٧٥ - ولا يزال وجود أسلحة غير مأذون بها في أيدي حزب الله مصدر قلق بالغ. فعمليات حزب الله في المناطق الحدودية الشرقية تظهر مدى انتشار الأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة، وإنني ألاحظ مع

القلق استخدام حزب الله لتلك الأسلحة وعرضه إياها، كما يقر بذلك هو نفسه. ووجود تلك الأسلحة، إضافة إلى خطاب التهديد الذي يستخدمه الجانبان معا، يزيد من مخاطر سوء التقدير وتصعيد الوضع حتى يتحول إلى نزاع. وأدعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس في جميع الأوقات.

٧٦ - وتواصل القوة المؤقتة تنفيذ ولايتها المتمثلة في مساعدة السلطات اللبنانية على إنشاء منطقة بين نهر الليطاني والخط الأزرق تخلو من أي أفراد مسلحين أو عتاد أو أسلحة ما عدا عتاد وأسلحة حكومة لبنان والقوة المؤقتة. وأرحب بالخطوات الفورية والاستباقية التي تتخذها القوة المؤقتة لتنفيذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، بوسائل تشمل الإبقاء على سرعة نسق العمليات وتكييف وضع القوة وطريقة عملها ابتغاء تعزيز عملياتها من حيث الظهور والفعالية. وقد اتخذت أيضا إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة والقوة المؤقتة خطوات لضمان تزويد مجلس الأمن بإفادات فورية ودقيقة ومفصلة عن انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستبقى الأمانة العامة على اتصال وثيق مع الطرفين ومع أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧).

٧٧ - وعلى النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أدعو حكومة لبنان إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، عملا بما قرره مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأكرر طلبي إلى السلطات اللبنانية بأن يُستأنف الحوار الوطني بهدف صياغة استراتيجية دفاع وطنية تعالج وجود أفراد مسلحين وجماعات مسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة. والجيش اللبناني هو المدافع الشرعي الوحيد عن الأمن والسيادة والسلامة الإقليمية للجمهورية اللبنانية. وينبغي تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

٧٨ - ويساورني القلق أيضا من استمرار عمليات التحليق الجوي الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية. ولا يزال جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق. وهذه انتهاكات صريحة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكرر إدانتي لكل انتهاك للسيادة اللبنانية، وأكرر دعوتي إسرائيل إلى أن توقف انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني وتسحب قواتها من شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

٧٩ - وتعتبر ترتيبات الاتصال والتنسيق التي تنفذها القوة المؤقتة أساسية لتخفيف آثار وحدَّة الحوادث والانتهاكات والتوترات على طول الخط الأزرق. ولا ينبغي اعتبار الهدوء على طول الخط الأزرق أمرا مفروغا منه، ولا سيما على خلفية حالة الالتباس التي تشهدها المنطقة. وأدعو كلا الطرفين إلى مواصلة تعاونهما الفعال مع القوة المؤقتة، وإدارة الحالات الحساسة، والحفاظ على الاستقرار والأمن للمجتمعات المحلية التي تعيش على أي من جانبي الخط الأزرق. والتبادل المفتوح والبنّاء لوجهات النظر في المنتدى الثلاثي، بشأن مسائل منها الانتهاكات الطويلة الأمد للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، دليل على التزام الطرفين وعلى الثقة التي يضعانها في القوة المؤقتة وفي ترتيبات الاتصال والتنسيق.

٨٠ - ولا يزال تعزيز المؤسسات الوطنية اللبنانية والجيش اللبناني أفضل تدبير وقائي ضد الخطر المتمثل في نشوب نزاع. وقد أثبت الجيش اللبناني أنه جهة فاعلة أمنية ذات مصداقية. وأثني على إنجازاته وعلى التزامه المستمر بخدمة أمن لبنان واستقراره. وأشيد بالأفراد العسكريين الذين جادوا بأرواحهم في سياق مكافحة الإرهاب وبأسرهم.

٨١ - ومن الأمور التي تشعرني بالتفاؤل تعزيز نشر الجيش اللبناني على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية وقرار الحكومة بنشر قوات إضافية في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني تنفيذا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧).

٨٢ - وسيمكِّن نشر فوج التدخل الخامس في جنوب لبنان من زيادة تنسيق الأنشطة بين الجيش اللبناني والقوة المؤقتة، وسيساعد على بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية. وأتطلع إلى إحراز تقدم ملموس في إنشاء الفوج النموذجي وزيادة قدرات الجيش اللبناني في جنوب لبنان، على النحو المحدد خلال الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة. فالاستثمار في الجيش اللبناني استثمار في استقرار لبنان.

٨٣ - وستواصل الأمم المتحدة، بوسائل تشمل مجموعة الدعم الدولية للبنان، أنشطة الدعوة فيما يتعلق بتقديم الدعم الدولي للجيش اللبناني وللمؤسسات الأمنية اللبنانية. وستواصل الأمم المتحدة، في هذا الصدد، تشجيع الحكومة والجيش اللبناني على المضي قدما في القيام بعمليات نشر إضافية جنوب نهر الليطاني وعلى تحديث خطة تنمية القدرات، مع الالتزام بمبادئ المساءلة والاستقلالية وحقوق الإنسان الدولية.

٨٤ - وأُدين تنقل المقاتلين ونقل العتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية - السورية، انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك قصف المناطق الحدودية اللبنانية وإطلاق النار عليها انطلاقا من الجمهورية العربية السورية. فعدم ترسيم الحدود اللبنانية - السورية أو تعليمها ليس مبرراً لانتهاك أي طرف من الأطراف للسيادة اللبنانية. وأهيبُ بجميع الأطراف المعنية أن تكف عن انتهاك الحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٨٥ - ولا يزال استقرار لبنان يعود بالنفع على المنطقة عموما، وهو ما يجب أن يُصان. ولا تزال الاضطرابات في المنطقة تشكل مخاطر جسيمة في هذا الصدد. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الجيش اللبناني لتأمين الحدود مع الجمهورية العربية السورية، فإن المواطنين اللبنانيين يواصلون المشاركة في النزاع السوري. وتشكل مشاركة أي مواطن لبناني في النزاع السوري خرقا لسياسة النأي بالنفس، بحسب ما جاء في إعلان بعبدا الذي وافقت عليه الأحزاب السياسية اللبنانية كافة. وأكرر دعوتي جميع الأطراف اللبنانية إلى وضع حد لمشاركتها في النزاع السوري.

٨٦ - وتؤكد البيئة الإقليمية الملتبسة أهمية أن يسعى الطرفان بفعالية إلى إحراز تقدم نحو الوقف الدائم لإطلاق النار. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لدعم الجهود المبذولة في هذا الصدد، وأشجع الطرفين على أن يستكشفا تدابير تكفل بناء الثقة، مع منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ومع رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة.

٨٧ - وأحث كلا الطرفين مرة أخرى على المضي قدما في اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تتيح تسوية المنازعة على المنطقة الاقتصادية الخالصة. وأعيد التأكيد على أن الأمم المتحدة تظل على استعداد للمساعدة في ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل، إذا طلب الطرفان ذلك معا. وما زلت أحث الطرفين على اتباع نهج بناء يمهد الطريق إلى الانتفاع من موارد النفط والغاز البحرية على نحو متبادل، وهو ما قد يشكل تدبيرا لبناء الثقة تقتضيه الحاجة الملحة.

٨٨ - ويجب الحفاظ على ما يُحرز من تقدم نحو إعادة تفعيل جميع مؤسسات الدولة اللبنانية. وفي سياق الوضع الملتبس الذي أعقب ما عرضه رئيس الوزراء سعد الحريري من تقديم للاستقالة، أعول على جميع الأطراف لكي تركز جهودها على دعم استمرارية مؤسسات الدولة اللبنانية، وفقا لما يقتضيه الدستور وصونا لأمن البلد واستقراره. وفي هذا الصدد، أناشد جميع الجهات السياسية المعنية أن تحافظ على الزخم الإيجابي الذي تشهده الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية. والقانون الانتخابي الجديد، الذي وافقت عليه الأحزاب السياسية في لبنان بروح من التوافق وترجيحا للمصلحة الوطنية، إنما هو إنجاز هام. فالالتزام بإجراء الانتخابات البرلمانية في وقتها مسألة استقرار سياسي وتقاليد ديمقراطية ومسؤولية إزاء المواطنين اللبنانيين. وإني على ثقة بأن أي مسائل انتخابية تقنية ستعالَج بطريقة لا تعرض للخطر الالتزامَ بتنظيم الانتخابات في الموعد المحدد لها، ألا وهو أيار/مايو ٢٠١٨. وتظل المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة للعملية الانتخابية متاحة.

٨٩ - والمشاركة المجدية للمرأة في العملية الانتخابية أمر ضروري. ولأن القانون الانتخابي لا يتضمن أحكاما تقرر إعمال التحصيص الجنساني، تتوقف تلك المشاركة على التزام الأحزاب السياسية باعتماد حصص وحوافز جنسانية طوعية. والدعم الذي أعرب عنه في هذا الصدد عدد من الزعماء السياسيين يبعث على الاطمئنان. وأحث صناع القرار المعنيين على ضمان التمثيل الكافي للمرأة في الانتخابات المقبلة، بما يتمشى والتزامات لبنان المتعلقة بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٩٠ - ويحدوني الأمل في أن يتسنى قريبا اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تزويد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان بالعدد الكامل من الموظفين وضمان أدائها لمهامها. وأرحب بالتشريع الذي اعتمد حديثا بشأن كل من التعذيب وحقوق المرأة، بيد أنني أشجع على القيام بمزيد من العمل لسد الثغرات القانونية القائمة.

٩١ - ومن المحتمل أن تتكرر التوترات العنيفة في مخيم عين الحلوة ما دامت لم تعالَج بعد الدوافع الكامنة وراءها، المتمثلة في الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والتطرف وانتشار الأسلحة. وأشجع على بذل الجهود، بوسائل تشمل زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة، ابتغاء الحفاظ على الاستقرار في المخيمات والمناطق المحيطة بها وكفالة ظروف العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٩٢ - وما زال النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ووجود اللاجئين الناتج عنه يشكلان تحديا هائلا للبنان. وأود أن أعرب عن تقديري للبنان وحكومته لما يبديانه من حسن الضيافة والكرم في تحملهما عبء هذا الوجود. ويساورني القلق من تعاظم الخطاب الذي قد يؤجج مناخ العدوانية والعنف ضد اللاجئين. وأدعو لبنان، شعبا وقيادة، إلى الحفاظ على ما يتميز به لبنان من روح التسامح والتعايش.

٩٣ - ويجب ضمان حماية وكرامة اللاجئين في لبنان إلى أن يتمكنوا من إيجاد حلول دائمة خارجه. وسيكون استمرار تقديم المساعدة الدولية للاجئين والمجتمعات المستضيفة أساسيا في هذا الصدد. ومن المهم زيادة الدعم لخطة لبنان للاستجابة للأزمة ولإمكانية التنبؤ بتمويلها في عام ٢٠١٨ وما بعده، وحشد موارد إنمائية طويلة الأجل، ولا سيما في سياق التوترات الاجتماعية وتنامي الإنهاك الذي يلحق المجتمع المستضيف.

٩٤ - وعمليات العودة المنظمة فيما بين الجماعات المسلحة للمقاتلين والمدنيين المرافقين لهم لم تُشرَك فيها الأمم المتحدة ولم تحدِّد معيار عمليات عودة اللاجئين المقبلة. وعلى الرغم من حدوث بعض

التحسُّن في الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية، لا تزال حالة اللاجئين متقلبة، حيث سُجل في عام ٢٠١٧ مليون مشرد داخلي جدد. وسيكون استئناف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية التسجيل أمرا مهما لكي يتسنى الإعداد الملائم لعودة المشردين، بطريقة طوعية ومأمونة تحفظ كرامتهم، ولكي تتسنى إعادة إدماجهم بشكل مستدام.

٩٥ - وأشجع المناقشات المتعلقة بالمؤتمرات الدولية لدعم استقرار لبنان، من أجل إتاحة الفرصة للحكومة لكي تتقاسم تفاصيل دقيقة عن رؤيتها للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في لبنان، ولضمان تقديم المجتمع الدولي المزيد من الدعم.

٩٦ - وأرحب بالتقدم المستمر الذي تحرزه حكومة لبنان في وضع استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف. وأشجع على بذل جهود أكثر استدامة لوضع الصيغة النهائية لتلك الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين والدوليين.

٩٧ - ولا يزال منع نشوب النزاع وعدم الاستقرار والتأزُّم الاجتماعي والاقتصادي العنصرَ الأساسي الذي تنبني عليه جميع جهود الأمم المتحدة في لبنان. وسيواصل المنسق الخاص بذل المساعي الحميدة بالنيابة عني، مع السعي إلى تحقيق هدفين هما نزع فتيل التوترات وتحديد الفرص المتاحة لاتخاذ تدابير بناء الثقة وإحراز التقدم نحو تحقيق الاستقرار. وتتحمل الأطراف مسؤولية محورية في هذا الصدد. وأدعوها إلى تكثيف الجهود سعيا إلى منع نشوب النزاع وتحقيق الاستقرار، وإلى الاستفادة من الدعم الذي تتيحه الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٩٨ - وأعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات ومعدات في القوة المؤقتة ولفريق المراقبين في لبنان. وأعرب عن شكري لمنسقتي الخاصة السابقة لشؤون لبنان، سيغريد كاغ، التي أكملت مدة خدمتها، لعملها القيادي ولتفانيها في الاضطلاع بالعمل المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة في لبنان. وأثني على رئيس البعثة وقائد القوة، اللواء مايكل بيري، وعلى الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للقوة المؤقتة، وكذلك على موظفي مكتب المنسق الخاص لما يبذلونه من جهود متواصلة.

المرفق الأول

الأسلحة غير المأذون بها في منطقة العمليات، التي لا تشمل أسلحة الصيد التي لاحظتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

١ - في ٢٣ تموز/يوليه، لاحظت دورية تابعة للقوة المؤقتة وجود مجموعة من المدنيين بالقرب من مجدل سليم (القطاع الغربي)، وكان أحدهم يحمل مسدسا.

٢ - في ٩ آب/أغسطس، أفادت القوة المؤقتة عن وجود مدنيَّين بالقرب من قليا (القطاع الشرقي) يركبان مركبة ومعهما بندقية هجومية.

٣ - في ١٣ آب/أغسطس، أفادت القوة المؤقتة عن وجود مدني يركب مركبة تسير بالقرب من برج قلاوية (القطاع الشرقي) ومعه بندقية هجومية.

٤ - في ١٣ آب/أغسطس، عرض بث حي لبرامج تلفزيونية استعراض أسلحة غير مأذون بها أثناء الاحتفال بذكرى نزاع عام ٢٠٠٦ في الخيام (القطاع الشرقي)، ومن ضمنها عدة بنادق هجومية وقاذفة. واحتجت القوة المؤقتة رسميا على هذا الحادث لدى الجيش اللبناني.

٥ - في ١٩ آب/أغسطس، لاحظت القوة المؤقتة فردا يمر بالقرب من سردا (القطاع الشرقي) وهو يحمل مسدسا في مركبته.

٦ - في ٢٩ آب/أغسطس، رصدت القوة المؤقتة قافلة تتكون من حوالي ٦٠ مركبة بالقرب من حاريص (القطاع الغربي). وأطلق مدني النار في الهواء باستخدام بندقية هجومية.

٧ - في ١ أيلول/سبتمبر، لاحظت القوة المؤقتة وجود فردين بالقرب من شاما (القطاع الغربي) وهما يطلقان النار من سلاح لم يُتعرَّف عليه.

٨ - في ٢ أيلول/سبتمبر، لاحظت القوة المؤقتة شخصين يحملان سلاحا أوتوماتيكيا لم يُتعرَّف عليه وبندقية قصيرة في مركبة بالقرب من عين عرب (القطاع الشرقي).

٩ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القوة المؤقتة فردا يحمل بندقية هجومية أوتوماتيكية بالقرب من دبين (القطاع الشرقي).

١٠ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القوة المؤقتة شخصين يحملان بندقية هجومية أوتوماتيكية في مركبة مدنية بالقرب من عرب الوزاني (القطاع الشرقي).

١١ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القوة المؤقتة شخصا يحمل مسدسا بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي). وأكدت شرطة البلدية في اليوم نفسه أنه قد ألقي القبض على ذلك الشخص في سياق عملية سطو.

المرفق الثاني

القيود المفروضة على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

١ - في ٦ تموز/يوليه، اعترض مدنيون سير دورية تابعة للقوة المؤقتة كانت قد أرسلت للتحقيق في أنشطة مدنيين لوحظت بالقرب من يارون (القطاع الغربي). وتدخلت دورية تابعة للجيش اللبناني بعد أن كان المدنيون قد استولوا على الكاميرا الخاصة بدورية القوة المؤقتة. وحقق الجيش اللبناني في الحادث واستعاد الكاميرا في اليوم التالي. واستؤنفت الدوريات المسيَّرة أسبوعيا في القرى دون وقوع حوادث.

٢ - في ١٧ تموز/يوليه، وبسبب التقاط دورية تابعة للقوة المؤقتة لصور فوتوغرافية، حاول مدنيون الصعود إلى مركبة تابعة للبعثة كانت متوقفة بالقرب من العديسة (القطاع الشرقي). وفي أعقاب الحادث، استؤنفت الأنشطة العملياتية دون تعطيل، وحسَّنت القوة المؤقتة أنشطة التعاون المدني - العسكري وأنشطة التواصل مع المجتمعات والسلطات المحلية.

٣ - في ٢٤ تموز/يوليه، بالقرب من الخيام (القطاع الشرقي)، استولى مدنيون على كاميرا كانت بحوزة موظف مدني تابع للقوة المؤقتة كان يرافق دورية راجلة. وأُبلغ الجيش اللبناني بالحادث واستُعيدت الكاميرا. وفي أعقاب الحادث، اجتمعت القوة المؤقتة والجيش اللبناني بقادة محليين، واستؤنفت في ٣١ آب/أغسطس الدوريات المسيَّرة أسبوعيا في القرى دون وقوع حوادث أخرى.

٤ - في ٣ آب/أغسطس، أوقفت دراجة نارية وشاحنة سير دورية راكبة تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي). وتعامل مدنيون بعنف مع الدورية واستولوا على بعض المعدات الإلكترونية التي كانت بحوزة أفراد القوة المؤقتة. واستعاد الجيش اللبناني الهدوء بمجرد وصوله إلى الموقع. ومنذ ذلك الحين، استُرجعت المعدات وتواصلت أنشطة القوة المؤقتة دون وقوع حوادث، مع قيام القوة المؤقتة بتعزيز أنشطة التعاون المدني - العسكري وأنشطة التواصل في المنطقة.

٥ - في ٥ آب/أغسطس، حاولت مركبات مدنية إيقاف سير دورية تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من كفركلا (القطاع الشرقي). ورافق فريق للرد السريع تابع للقوة المؤقتة الدوريةَ حتى عادت إلى موقعها. واستؤنفت الدوريات الراجلة في القرية دون وقوع حوادث. وتواصل القوة المؤقتة الاتصال بالسلطات المحلية بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك مشاريع تتعلق بتقديم المساعدة لمرفق طبي محلي.

٦ - في ١٩ آب/أغسطس، طوق حوالي ١٠٠ مدني بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي) قافلة تابعة للقوة المؤقتة واستولوا على عدة معدات. وغادرت القافلة المنطقة بعد تدخل الجيش اللبناني. وفي أعقاب الحادث، اجتمعت القوة المؤقتة والجيش اللبناني مع السلطات المحلية لنزع فتيل التوترات. واستعيد معظم المعدات التي كانت قد أُخذت. وبعد ذلك بأيام قليلة، لقي المجتمع المحلي دورية راجلة تابعة للقوة المؤقتة بشكل إيجابي؛ ومنذ ذلك الحين، سُيرت دوريات مشتركة بين الجيش اللبناني والقوة المؤقتة دون وقوع حوادث.

٧ - في ١٢ أيلول/سبتمبر، اعترض مجموعة من الأفراد سير دورية تابعة للقوة المؤقتة كانت قد أُرسلت إلى صربين (القطاع الغربي) للتحقيق في مزاعم بوقوع عملية إطلاق نار. وبعد التفاوض مع تلك

المجموعة، غادرت دورية القوة المؤقتة المنطقة. وأُبلغ الجيش اللبناني بما وقع. وأوضِح أيضا بأن الأمر إنما تعلق بأصوات صدرت عن ألعاب نارية استُخدمت خلال أحد احتفالات الأهالي. وتواصل القوة المؤقتة المتابعة مع السلطات المحلية لمناقشة الخطوات الكفيلة بتفادي وقوع حوادث مماثلة.

٨ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بالقرب من جميجمة (القطاع الغربي)، طالبت مجموعة من الأشخاص بأن يغادر جنود القوة المؤقتة القرية بعد أن كان أحد سكانها قد دعاهم إلى منزله. وقبل مغادرة جنود القوة المؤقتة، استولت المجموعة على بعض كاميراتهم. ووصل الجيش اللبناني بعد بضع دقائق من ذلك ورافق الدورية إلى خارج القرية لحراستها. وفي اليوم التالي، أعيد ما كان قد استولي عليه من معدات. وقد استأنفت القوة المؤقتة أنشطتها العملياتية العادية في القرية، دون وقوع حوادث.

٩ - في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اقترب شخصان يركبان مركبة من دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان وهي تعكس سيرها عائدة إلى الطريق الرئيسي بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي). وفتح أفراد فريق المراقبين في لبنان باب مركبتهم المدرعة للتحدث إلى الشخصين اللذين قاما باستجوابهم لمدة وجيزة قبل أخذ بعض معدات الاتصال من داخل المركبة. وبعد أن شرح أفراد الفريق ما يقومون به من أنشطة، أعيدت المعدات إليهم واستمرت الدورية تسير على طول المسار المقرر. وأُبلغ الجيش اللبناني بما وقع. واستمر فريق المراقبين في لبنان والقوة المؤقتة يسيّران الدوريات في عيتا الشعب بشكل روتيني في الأسابيع اللاحقة، دون وقوع أي حوادث.

المرفق الثالث

معلومات مستكملة عن تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لعام ٢٠١٧

١ - إلحاقا بالرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/202)، التي تُبلغ بالأولويات الاستراتيجية والتوصيات الرئيسية التي حددها الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تقدم هذه النظرة العامة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات.

حماية المدنيين

٢ - كثفت القوة المؤقتة أنشطة الاتصال مع محاورين من الحكومة اللبنانية بشأن حماية المدنيين، وهي تواصل التنسيق الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان. وقد اتفقت القوة المؤقتة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة أيضا على مبادئ توجيهية للتنسيق بين البعثة والفريق القطري للعمل الإنساني.

٣ - واستعرضت القوة المؤقتة تخطيطها للطوارئ، وقيَّمت تأهب الأفراد المدنيين والعسكريين للاستجابة لحماية المدنيين في حالات الأزمات في سلسلة من تمارين ''مركز القيادة'' وعمليات ''المحاكاة'' التي نُفذت في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وقدمت إحاطات منتظمة لقادة الوحدات بشأن متطلبات حماية المدنيين، وتأكدت من عدم وجود قيود وطنية تعوق الوحدات عن تنفيذ الولاية المتعلقة بحماية المدنيين. وفي إطار كفالة التأهب العام للبعثة، صممت القوة المؤقتة نماذج لدورات تدريبية مدتها يوم واحد بشأن تنفيذ ولاية حماية المدنيين لفائدة جميع الأفراد في المقر وفي القطاعات، وشرعت في تنفيذ تلك الدورات. ووُضعت الصيغة النهائية لخطة الدعم اللوجستي للبعثة وجرى تحديث جميع الوثائق ذات الصلة.

آلية الحوار الاستراتيجي

٤ - استمر تعاون القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني في جميع الجوانب الأساسية المتعلقة ببناء قدرات ذلك الجيش. وعمل كل من نائب قائد القوة المؤقتة ونائب رئيس البعثة على نحو مشترك مع الجيش اللبناني بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بالتنسيق وبناء القدرات.

٥ - ويجري إعداد مفهوم لعمليات الفوج النموذجي، بما يشمل مجموعة أولية من النقاط المرجعية والجداول الزمنية لقياس التقدم المحرز.

٦ - وتتولى القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني، بفضل استخدام محطات منظومة راداراتها الساحلية، قيادة عمليات الاعتراض البحري في المياه الإقليمية اللبنانية، بسبل منها الإبقاء على وجود مستمر في البحر لمدة ٧٢ ساعة في الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني منذ مطلع عام ٢٠١٧، بانتظام، بنشر سفينة واحدة لمدة ٢٤ ساعة في الأسبوع بالتنسيق الوثيق مع القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة في المناطق القريبة من الموانئ اللبنانية تنفيذا لعمليات الاعتراض

البحري. والوجود البحري للقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني مقيد بسبب عدم التوافر على سفن إضافية ملائمة.

٧ - وأفضى التدريب الذي قدمته القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة في البر وفي البحر من إنشاء مجموعة من المدربين في صفوف القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني يتولون بدورهم تدريب وحدات تلك القوات البحرية فيما يتعلق بست دورات تأسيسية. وستُضاف دورات في الهندسة ترمي إلى تعزيز القدرات في مجال الصيانة إلى المناهج التدريبية الأساسية في المرحلة المقبلة.

٨ - وتأكَّد أن الموقع الذي سيُنشأ فيه مركز الجيش اللبناني للتعاون المدني - العسكري في الجنوب سيكون في مرجعيون (القطاع الشرقي)، ويجري حاليا إنجاز العمل التقني المتعلق بإنشاء هذا المركز. ويسرت القوة المؤقتة الحصول على التمويل من بلد مساهم بقوات، ويُستكمل ذلك بتمويل يتأتى من المشاريع السريعة الأثر ابتغاء تجديد الأماكن.

٩ - والمناقشات جارية، بالتنسيق الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، لعقد اجتماع لمجموعة الدعم الدولية للبنان يكرَّس لتعزيز قدرات الجيش اللبناني. ولا يزال اقتناء القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني لسفينة من سفن خفر السواحل أولوية حاسمة لكي تتمكن تلك القوات من أن تتولى تدريجيا السيطرة على المياه الإقليمية اللبنانية.

الاتصال والتنسيق مع الطرفين

١٠ - يجري حاليا تحديث جميع التوجيهات الداخلية الخاصة بالقوة المؤقتة من أجل ضمان التزامن التام للإجراءات التي تتخذها أصول البعثة في حالة من حالات الأزمة أو في حال وقوع حادث في منطقة العمليات.

١١ - وحتى آب/أغسطس ٢٠١٧، كانت القوة المؤقتة قد عززت فرع الاتصال التابع لها، حيث نشرت فريق اتصال ثان بشكل دائم جنوب الخط الأزرق. وتواصل القوة المؤقتة أنشطة الدعوة مع السلطات الإسرائيلية لإقناعها بضرورة إنشاء مكتب اتصال في تل أبيب.

هيكل العنصرين النظامي والمدني في القوة المؤقتة

القوات البرية

١٢ - في سياق نشر فوج التدخل الخامس التابع للجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وافق كل من رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة وقائد الجيش اللبناني على إنشاء لجنة تنسيق لتعزيز الأنشطة المشتركة، ومتابعة الحوادث في منطقة العمليات، ومعالجة المسائل العملياتية الأخرى التي تعني القوتين.

١٣ - وحدد استعراض أُجري لجميع مذكرات التفاهم المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات الخاصة بالقوة المؤقتة أوجه كفاءة تبلغ ٥ ملايين دولار. ويجري العمل المشترك بين القوة المؤقتة ومقر الأمم المتحدة لضمان تعديل جميع مذكرات التفاهم ابتغاء تحقيق الوفورات المتوقعة.

١٤ - واستنادا إلى دراسة القدرات العسكرية لعام ٢٠١٧، تجري القوة المؤقتة عمليات استعراض لمدى ملاءمة قوام القوات لأداء المهام، سعيا إلى كفالة وفاء القوة المؤقتة بالمهام المنوطة بها على النحو الأمثل.

القوة البحرية

١٥ - تجري الأعمال التحضيرية لإعادة تشكيل القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة لكي تشتمل على أسطول مؤلف من ست سفن من طراز كورفيت اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وخُفضت ساعات طيران طائرات الهليكوبتر إلى ٢٥ ساعة في الشهر في إطار دورة الميزانية الحالية. ومن المتوقع أن يدخل تخفيض عدد الأفراد البحريين حيز التنفيذ بالتزامن مع إعادة تشكيل القوة البحرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

أنشطة التوعية المجتمعية

١٦ - أحرزت القوة المؤقتة تقدما في جميع التوصيات ذات الصلة بأنشطة التوعية المجتمعية. وأُنشئ مجلس التوعية المجتمعية وعقد اجتماعاته الأولى برئاسة نائب رئيس البعثة لمعالجة أولويات البعثة في مجال التوعية على المستوى الاستراتيجي. وأُعدت الصيغة النهائية لاختصاصات مجلس التوعية واللجنتين الفرعيتين المعنيتين بالاتصالات الاستراتيجية وبالأنشطة البرنامجية/المشاريع. وقد شرعت اللجنتان الفرعيتان معا في الاضطلاع بأعمالهما العادية، وتقدم أمانةٌ الدعم لهما في ذلك. ويجري حاليا استعراض مفهوم الدراسة الاستقصائية للتصورات المحلية.

١٧ - والعمل جار لضمان تخطيط أنشطة التوعية المجتمعية وتنفيذها على نطاق البعثة كلها، بطريقة منسقة متزامنة. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى تحسين آلية التنسيق المشتركة بين الفرع المعني بالتعاون المدني - العسكري (الفرع J9) التابع للبعثة ووحدة التعاون المدني - العسكري التابعة لقائد القوة، ويقدم رئيس الفرع J9 إحاطات يومية لرئيس الأركان.

١٨ - ويتم حاليا إحراز التقدم في تحديد ما يناسب من مشاريع سريعة الأثر خاصة بالقوة المؤقتة، ضمن إطار التخطيط لدورة الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. والهدف من هذه العملية هو أيضا كفالة التوزيع العادل، قدر الإمكان، للأموال على المجتمعات المحلية في منطقة عمليات القوة المؤقتة.

١٩ - وفي حزيران/يونيه، أنشأت القوة المؤقتة وحدة الاتصالات الاستراتيجية/مكتب الإعلام في البعثة لتعزيز اتساق وحسن تبليغ الاتصالات الاستراتيجية الخاصة بالقوة، ويرأس هذه الوحدة/المكتب موظف أقدم (ف-٥) يعمل تحت إشراف نائب رئيس البعثة. وخُفض قوام الوحدة العسكرية للتوعية المجتمعية من ٥٥ فردا إلى ٢٥ فردا، ودُمجت مع وحدة الاتصالات الاستراتيجية التابعة/مكتب الإعلام في البعثة.

الميزانية وملاك الموظفين

٢٠ - للمضي في استغلال ملاك الموظفين على أمثل وجه، حددت القوة المؤقتة ثلاث وظائف (وظيفتان من الفئة الفنية الوطنية في قسم الشؤون المدنية، ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٢ في الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) لكي يتم إلغاؤها.

دمج البعثة وتنسيقها

٢١ - أنشأت القوة المؤقتة، في حدود الموارد القائمة، وظيفة رئيس أركان البعثة في مكتب رئيس البعثة وقائد القوة برتبة مد-١. وسيجري تنفيذ هذا الترتيب المؤقت في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.